

الظلال اللهجيّة في ظاهرة الإعراب

تاريخ قبوله للنشر ٢٠٠٣/١/١٥

تاريخ تسلّم البحث ٢٠٠٣/١٠/١

إبراهيم يوسف السيد*

Abstract

The dialect- related questions created problems in the inflectional phenomenon and resulted in having variation in Syntactic rules. This contradicts with what is known as uniformity in a certain specific language. To account for this problem, the grammarians resorted to different interpretation methods. Which created problems in Arabic Syntax.

Modern grammarians think that they can account for these problems by applying the historical evolutionary method, which sheds light on the appearance of these problems, and leads to the minimization of exceptions and more uniformity of laws.

On the basis of what is discussed above, the research collected these dialect related questions in inflectional phenomenon, and studied using the historical evolutionary method.

ملخص

ألقت الظواهر اللهجية بظلالها في ظاهرة الإعراب، فقد أدى خلطها بالقواعد النحوية للفصحى إلى إحداث اضطراب في ظاهرة الإعراب فتعددت فيها الوجوه، مع أن شرط اللغة الاطراد والتوحد في القوانين التي تحكمها، وحاول النحاة إخضاعها لقواعدهم، فلجأوا إلى التأويل والتعليل والضرورة والشذوذ، واختلفوا في تأويلاتهم وتعليلاتهم، فأدى ذلك كله إلى مشكلات كثيرة في النحو العربي.

ويرى المحدثون أن استخدام المنهج التاريخي التطوري في دراسة هذه الظواهر اللهجية ضروري لأنه يساهم في إلقاء الضوء على تطور هذه الظاهرة ويؤدي إلى التقليل من أحكام الشذوذ ومزيد من الاطراد في القوانين.

في ضوء ما تقدم قمت بجمع هذه الظواهر اللهجية في ظاهرة الإعراب ودرستها من خلال المنهج التطوري التاريخي.

المقدمة:

تعدّ ظاهرة الإعراب سمة من أهم سمات اللغة العربيّة الفصحى، وقد احتفظت بها منذ أقدم العصور، في حين أن سائر شقيقاتها اللغات السّامية الأخرى عدا الأكادية قد فقدتها شيئاً فشيئاً.

* أستاذ مشارك في قسم اللغة العربيّة، كلية الآداب والعلوم / جامعة آل البيت.

وحظيت العربيّة عبر تاريخها الطويل بعلماء أخلصوا لها، وتحملوا العناء في سبيل جمعها وتدوينها وتقعيدها. وقام منهجهم على استقراء اللغة؛ فرحلوا إلى البادية، وتنقلوا بين قبائلها، واستمعوا إلى الأعراب فيها، وقد استوقفتهم في رحلاتهم بعض الظواهر اللهجيّة التي لم تكن منسجمة مع القواعد العامّة في اللغة فقاموا بتسجيلها.

أقلت تلك الظواهر اللهجيّة بظلالها في ظاهرة الإعراب، فقد حاول النحاة إخضاعها لقواعدهم التي ارتضوها، فلجأوا إلى التأويل والتعليل والضرورة والشذوذ والندرة وغيرها من الأحكام التي أطلقوها.

ويرى المحدثون أن شرط اللغة الاطراد والتوحد في القوانين التي تحكمها، وقد أدّى خلط هذه الظلال اللهجيّة بالقواعد النحوية العامّة للفصحى من جانب علماء العربيّة القدامى إلى إحداث اضطراب في ظاهرة الإعراب؛ فتعددت فيها الوجوه. وإلا كيف يتسنى لنا أن نفهم بأنّ الأسماء الستّة مثلاً تعرب بحركات ظاهرة على الآخر تارة وبإلزامها الألف وإعرابها بحركات مقدرة عليها تارة أخرى، وبالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرّاً تارة ثالثة؟ وبأنّ جمع المؤنث السالم ينصب بالفتحة تارة وبالكسرة تارة أخرى؟ أليس من الممكن أن تكون أحد هذه الوجوه طوراً سابقاً وغيره طوراً لاحقاً له؟ ألا يكون استخدام المنهج التاريخي التطوّري في دراسة هذه السمات اللهجيّة في ظاهرة الإعراب مفيداً؟

يرى المحدثون بأنّ استخدام المنهج التاريخي التطوّري في دراسة هذه الظواهر اللهجيّة في ظاهرة الإعراب ضروريّ حيث إن اللغة كغيرها من ظواهر المجتمع خاضعة لناموس التغيّر والتطوّر ولا يمكن بحال أن تبقى ثابتة وجامدة عبر العصور والأزمان.

في ضوء ما تقدم، قمت بجمع ما أمكنتني جمعه من هذه الظواهر اللهجيّة التي جاءت متناثرة في كتب النحو واللغة لأجل دراستها من خلال المنهج التاريخي التطوّري. وإلقاء الضوء على ظاهرة الإعراب وتطوّرها.

وقد أدت طبيعة الدراسة إلى تقسيمها للعناوين التالية:

ظاهرة الإعراب: أصالتها وتطوّرها

الظلال اللهجيّة في ظاهرة الإعراب حيث جعلتها قسمين:

الظلال اللهجيّة في علامات الإعراب الأصليّة

والظلال اللهجيّة في علامات الإعراب الفرعيّة

ظاهرة الإعراب: أصالتها وتطورها

الإعراب لغة يعني الإفصاح والإبانة^(١) ومن هذا المنطلق سُمّي الإعراب إعراباً لإبانتته وإيضاحه للمعاني. أما اصطلاحاً فهو «أثر^(٢) ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في محل الإعراب» أي آخر الاسم العرب والفعل المضارع.

ويعتبر الإعراب سمة أصيلة. من أهم سمات العربيّة الفصحى، وقد اشتملت عليه منذ أقدم عصورها، وتعمقت جذوره فيها عبر تاريخها الطويل، وورثته عن اللغة الساميّة الأولى، محتفظة به في مراحلها المختلفة، في حين أن سائر شقيقاتها اللغات الساميّة الأخرى عدا الأكاديّة قد فقدته شيئاً فشيئاً في العهود التي تعاقبت على مراحلها الأولى، اللهم إلا بعض آثار ضئيلة بدائية في العبرية والآرامية والحبشية، يقول المستشرق يوهان فك في هذا السياق^(٣): «لقد احتفظت العربيّة الفصحى في ظاهرة التصرّف الإعرابي بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات الساميّة باستثناء البابليّة القديمة قبل عصر نموّها وازدهارها الأدبي». ويقول المستشرق الألماني برجشتراسر^(٤) «والإعراب سامي الأصل تشترك فيه اللغة الأكاديّة، وفي بعضه الحبشيّة، ونجد آثاراً منه في غيرها أيضاً».

وقد تبين من خلال الدراسات التي قام بها المحدثون أن اللغة الأكادية التي تشمل البابلية والآشورية في عصورهما القديمة كانت تماثل في مرحلة ما اللغة العربيّة في بعض أوجه الإعراب فالفاعل فيها مرفوع والمفعول به منصوب وعلامة الرفع للاسم المفرد الضمة وعلامة النصب الفتحة وعلامة الجرّ الكسرة. ولا يقتصر الأمر في التشابه بينهما عند حدّ إعراب الاسم المفرد بل يتجاوزه إلى إعراب المثنى وجمع المذكر السالم؛ حيث يرفع المثنى في الأكاديّة بالالف، وينصب ويجرّ بالياء، أما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو، وينصب ويجرّ بالياء كما في العربيّة^(٥). ويرى المحدثون أيضاً أنّ هذه الظواهر المشتركة في العربيّة والأكاديّة لا يمكن إلا أن تكون موروثه عن اللغة الساميّة الأولى التي خرجت عنها كل اللغات الساميّة. وجدير

بالذكر هنا أن الحركات الثلاث (الضمة والفتحة والكسرة) في الأكادية تطورت في مرحلة لاحقة كما يقول^(٦) إبراهيم السّامرائي وانتهت إلى حركتين هي الضمة للرفع والفتحة للنصب والجرّ، ثم ما لبثت هذه المرحلة أن تطورت فيها الأكادية إلى مرحلة الحركة الواحدة وهي الكسرة الممالة.

يتضح مما تقدّم أن الإعراب من خصائص اللغات السّامية منذ عصورها القديمة، وأنه سمة أصيلة من سمات العربيّة الفصحى ورثته عن اللغة السامية الأولى واحتفظت به عبر مراحلها المختلفة. ولا نعلم أن أحداً من علماء العربيّة القدامى قد شكّك في أصالة هذه الظاهرة في العربيّة، وأول من أثار هذه القضية في العصر الحديث بعض المستشرقين^(٧) فزعموا أن^(٨) «هذه القواعد لم تكن مراعاة في لهجات الحديث ولا في لغة الكتابة، وإنما خلقها النحاة خلقاً قاصدين بذلك تزويد اللغة العربيّة بنظم شبيهة بنظم الإغريقية حتى يكمل نقصها في نظرهم وتسمو إلى مصاف اللغات الراقية» ومن أدلتهم على ما ذهبوا إليه أن^(٩) «قواعد هذا شأنها تشعباً ودقّة لا يعقل أن تكون قد نشأت من تلقاء نفسها، ولا يمكن لعقليات ساذجة كعقليات العرب في عصورهم الأولى أن تقوى على خلقها، فهي تحمل آثار الصنعة الدقيقة المحكمة، ويبدو عليها طابع من عقلية المدارس النحويّة التي ظهرت في العهود الإسلامية بالبصرة والكوفة وما إليهما».

وهكذا يرى المشككون أن هذه القواعد النحويّة لم تكن موجودة في العربيّة الفصحى وإنما ابتدعها نحاة البصرة والكوفة في العهد الإسلامي، وقد غاب عن هؤلاء أن الإعراب كما أوضحنا قبل سطور من سمات اللغات السّامية ورثته العربيّة الفصحى عنها، واحتفظت به عبر عمرها المديد، وكل ما فعله النحاة في البصرة وفي الكوفة أنهم استخلصوا هذه القواعد النحويّة خلال القرنين الأول والثاني الهجريين. من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي وكلام الفصحاء من العرب ثم رتبوها وصاغوها في صورة قواعد وقوانين. فقد عثر على بعض مظاهر الإعراب في النقوش التي كشفت حديثاً في شمال الحجاز^(١٠)، الأمر الذي يدل على أن الإعراب كان مستخدماً في العربيّة البائدة نفسها قبل وضع النحاة لقواعدهم بسنوات طويلة، كما أن أوزان الشعر الجاهلي الذي وصل إلينا وقواعده الموسيقية وتفعيلاته العروضية تقوم على ملاحظة علامات الإعراب من تنوين وحركة وسكون والتي بدونها

تضطرب أوزان الشعر وتختل موسيقاه ولا تستقيم تفعيلاته إذا نحن أهملنا علاماته الإعرابية^(١١) وقد قيل هذا الشعر وتمّ نظمه في فترة سابقة لنحاة البصرة والكوفة.

على أن أنصع دليل على فساد رأي المشكّكين في قولهم باصطناع ظاهرة الإعراب من قبل النحاة وعدم أصالتها في العربية الفصحى يكمن في تلاوة القرآن الكريم معرب الكلمات منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلّم وقبل أن يظهر النحاة إلى الوجود. وقد أجمعت روايات كثيرة تناقلها العلماء على التنبيه والتحذير من اللحن وعدم مراعاة الدقّة في الإعراب أثناء قراءته. كما أن رسم المصحف العثماني يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف التي وردت في كلمات كثيرة اشتمل عليها مثل: (المؤمنون، المؤمنین، تحزنون، تحزنوا، أخوك، أخيك، أخاهم، رجلان، الرجلين) وعلامة إعراب المنصوب المنون نحو (بيوتاً، باباً، رَحِيماً، رجلاً، أرباباً، ذِكْراً...)، وقد دَوّن هذه المصحف في فترة زمنية سابقة لعهد علماء البصرة والكوفة الذين ينسب إليهم اختراع قواعد الإعراب.

ومما يؤيد بطلان مقولة هؤلاء المشكّكين في أصالة ظاهرة الإعراب في العربية أيضاً أن النحويين بنوا منهجهم في وضع القواعد العربية على استقرار لغة العرب ورصد الظاهرة النحوية في كلامهم وهو منهج أرّس دعائمها أبو عمرو بن العلاء عندما سأله عربي: خبرني عما وضعت مما سمعته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كلّ؟ قال أبو عمرو: لا، فقال الرجل: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات^(١٢). وفي كتاب سيبويه (وفي غيره من كتب النحو القديمة بالطبع) إشارات عديدة توحى بهذا المنهج نحو قوله: وسمعنا العرب الموثوق بهم... سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب... وهو عربي كثير... وليست في لغة كل العرب... ومن العرب من يقول... وناس من العرب يقولون... ومن ذلك قول العرب... إلى غير ذلك من العبارات التي تنمّ في مجموعها عن استناد هذه القواعد الإعرابية إلى لغة العرب، وأنها ليست من اختراع النحاة ولكنهم استقوها من كلام العرب.

ومهما يكن من أمر فإننا إذا استطعنا أن نطمئن إلى أن الإعراب ليس ظاهرة مستحدثة، وأن له جذوراً عميقة في تاريخ العربية، وأنه سمة أصيلة من سماتها، وأنه كان موجوداً في اللغات السامية الأخرى الشقيقة للعربية. فإننا لا نستطيع أن

نغمض أعيننا عن حقيقة أنه لم يكن في أول نشأته ناضجاً كاملاً، وأنه لم يأت دفعة واحدة، فذلك يناقض القوانين العامة في اللغات، وإنما سار على سنن التطور في العلوم مثله في ذلك مثل أي علم أو مجال حضاري آخر في المجتمعات^(١٣)، يبدأ بسيطاً، ثم يأخذ في الارتقاء والتقدم إلى أن يستوي عوده فيصبح ناضجاً تبعاً للراقي الاجتماعي والحضاري للأمم، ذلك أن علامات الإعراب في أواخر الكلمات ترتبط بالمعنى الذي يريد المتكلم التعبير عنه، وعليه فإن أي خلل يصيبها يؤدي إلى إفساد المعنى، ولذلك لا بدّ للمتكلّم من أن يكون مدركاً لما يريد قوله، وأن يضع كلامه وفق قواعد إعرابية معينة حتى يكون كلامه واضحاً ومفهوماً. ولم تأخذ العربية بهذا النظام الدقيق في ملاحظة علامات الإعراب من حركات وحروف للوصول إلى طرق الأداء المختلفة فيها منذ بداية نشأتها، وإنما تدرجت مع مرور الزمن في تنمية الإعراب وتطويره في مراحل لاحقة من حياتها تبعاً للتغيرات التي أصابت المجتمعات العربية ونظم معيشة الإنسان فيها.

يفهم مما تقدم أنّ الإعراب في اللغة العربية كان في أول عهده بسيطاً ساذجاً، ثم أخذ ينمو ويتطور شيئاً فشيئاً، تبعاً للتغيرات الاجتماعية مع تقدّم الزمن إلى أن وصل إلينا كاملاً ناضجاً في الشعر الجاهلي، وعليه فإن الشعر الجاهلي يمثل أقدم نصّ لغوي معرب فصيح في العربية. ولكن هذه المرحلة مسبقة بمرحلة أو مراحل أخرى بدائية للإعراب، فما هذه المرحلة؟ وما مظاهر الإعراب أو آثاره فيها؟

تمثل عربيّة النقوش أو العربيّة البائدة مرحلة سابقة لعربيّة العصر الجاهلي، وهي تطلق على بعض اللهجات القديمة لقبائل عربيّة كانت تسكن في الشمال على مقربة من الحدود الآرامية في مدائن صالح أو منطقة العلا في شمال الحجاز، وقد تأثرت هذه اللهجات بالحضارة الآرامية والنبطيّة وكانت في عزلة عن عربيّة نجد والحجاز، ومع ذلك فقد اتفقت معها في خاصّة الإعراب بالحركات واختلفت عنها في أداة التعريف فهي في عربيّة العصر الجاهلي الألف واللام كما هو معروف، بينما أداة التعريف في هذه اللهجات حرف الهاء كما هو الحال في العبرية^(١٤).

أما كيف تطوّر الإعراب من هذه الصورة البدائية البسيطة التي وجد عليها في عربيّة النقوش إلى تلك الصوورة الناضجة الكاملة في عربيّة الشعر الجاهلي؟ فهذا سؤال

تصعب الإجابة عليه بل تستحيل نظراً لأن التاريخ اللغوي للعربية طويل جداً، ولا يتمكن الباحث من التعرف على المراحل التي مرت فيها الظاهرة اللغوية بسبب انقطاع حلقات طويلة منها وضياح أثرها، وبهذا لا يمكن رسم تاريخ محكم الحلقات لظاهرة الإعراب بعد أن ضاع الكثير من أصولها منذ صورتها البدائية في عربية النقوش، ولقد أثر عن أبي عمرو بن العلاء قوله^(١٥): «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرأ لجاءكم علم وشعر كثير» ومن ثم فإنه لا سبيل إلى معرفة التدرج الذي سارت عليه الظاهرة الإعرابية في رقيها وتطورها منذ مرحلتها البدائية الساذجة في عربية النقوش حتى وصلت إلى مرحلة النضج التي وجدت عليها في عربية العصر الجاهلي.

ومهما يكن من أمر فإن جهلنا بتاريخ العربية يجب ألا يحول بيننا وبين الاطمئنان إلى أن الإعراب بدأ بسيطاً ثم أخذ ينمو ويتطور إلى أن وصل إلى هذه المرحلة الناضجة التي وجدناه عليها في عربية العصر الجاهلي، لأن العربية ليست بدءاً بين اللغات، بل يجري عليها ما يجري في اللغات من حيث النشأة والتطور.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن القول: إن هذا التنوع في طرق الأداء الخاصة في العربية، وهذا النظام الدقيق في ملاحظة علامات الإعراب من حركات وحروف لم يتم التوصل إليهما إلا عبر مجهود زمن طويل وأجيال عديدة. وإن المراحل السابقة لم تكن على هذه الدرجة من الدقة والنضج، ويغلب على الظن أن ما نجده في بطون الكتب القديمة للنحو واللغة من أمثلة وشواهد اختلفت فيها علامات الإعراب فلم تنسجم مع القواعد العامة التي وضعها النحاة يمثل مرحلة من مراحل اللغة السابقة أو طوراً من أطوارها القديمة^(١٦). وقد بقي محافظاً عليه في بيئة لغوية منعزلة لم تنتهياً لها. الظروف الاجتماعية للحاق بما يجري من تغير أو تطور أو نضج في طرق الأداء في اللغة المشتركة في البيئات اللغوية الأخرى، ومن ثم لم تتبع بالضبط هذه العلامات من الإعراب. وقد أكد هذا المعنى إبراهيم السامرائي بقوله^(١٧). «نستطيع أن نقرر أن ما يسمى في كتب اللغة والنحو (لغة) من الاستعمالات غير المألوفة أو قل غير الصحيحة، تلك الاستعمالات التي نسبت إلى هذيل أو عقيل أو أسد أو طيء أو غير هؤلاء لم يكن إلا من قبيل هذا التطور في اللغة».

وعندما تنقل علماء النحو واللغة بين القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية المترامية الأطراف في مرحلة جمع اللغة وتدوينها تبين لهم طرق الأداء المختلفة بين

القبائل وعلامات الإعراب المتباينة بين لهجاتها فجمعوا ما وقفوا عليه وعادوا به إلى البصرة والكوفة ليكون أساساً للدرس اللغوي والتقعيد النحوي عندهم. وهم في دراستهم لهذه الأمثلة التي تمثل لهجات عربية متباينة حاولوا إخضاعها لقواعد الفصحى فامتلات كتبهم بالتأويل والتعليل وأحكام الشذوذ والندرة والضرورة، وهذا من وجهة نظر المحدثين أمر لا يخلو من تعسف، ذلك أن هذه الأمثلة والشواهد تمثل لهجات عربية ثم إن بعض القراءات القرآنية قد وردت بها على نحو ما سيتضح لاحقاً.

ويدعو المحدثون بعد الاطلاع على مناهج البحث اللغوي الحديث إلى ألا نستصغر شأن ما لدينا من أمثلة وشواهد لتلك اللغات التي جاءت متناثرة في كتب النحو واللغة وأن «نواجه نظرية اللهجات في اللغة العربية بفكر جديد وفهم واسع ونجمع أولاً ما يمكننا جمعه منها مهما قل فمّن الخيوط البسيطة الواهية يتكون الخيط القوي المتين»^(١٨).

وهم يرون أن ما يمكن جمعه منها يمكن أن يكون موضوعاً كافياً للدرس على أن تتم دراسته بأسلوب مغاير لما فعله القدماء لأن الكثير من صعوبة النحو العربي لدى الدارسين راجع إلى الأسس التي قامت دراسته عليها»^(١٩).

وفي هذه الحالة يمكن أن تُحلّ الكثير من المشاكل التي لم ينتبه لها نحاة العرب في تناولهم لها بحيث يمكن الاستفادة من أمثلة وشواهد هذه الظواهر في فهم تاريخ اللغة العربية وتطور ظاهرة الإعراب فيها على غرار ما حدث في دراسة تاريخ لغات معربة أخرى حيث إن اللغات تشترك في خضوعها لناموس التغير والتطور على نحو ما بيّنه أحد الباحثين المحدثين بقوله^(٢٠): «والذي يزيدنا اهتماماً بهذه الأمثلة وتشبهاً بدراستها دراسة عميقة وفهماً جديداً هو ما نجده من شبيه لها في النصوص القديمة من اللغات المعربة كاليونانية واللاتينية، فقد كانت هذه الأمثلة في هاتين اللغتين بمثابة أساس انبنى عليه كثير من المسائل لفهم تاريخ اللغة وتطور الإعراب فيها، وما دامت اللغات في مجموعها خاضعة لنواميس طبيعية واحدة فإن مقارنة اللغة العربية بغيرها من اللغات القديمة المعربة يعتبر عظيم الجدوى لفهم ما غمض من مسائلها، وما أهمل من موضوعات الدرس فيها».

إننا في هذه الحالة نعفي أنفسنا من عملية إخضاع هذه الظواهر اللهجية لقواعد

الفصحى أو تعليل خروجها عنها أو رميها بالشذوذ أو الضرورة لأنها تخضع لقوانين لهجاتها التي تنتمي إليها، الأمر الذي يجنبنا الكثير من أوجه الخلاف بين النحويين الذين تعرّضوا لدراسة هذه الأمثلة، ويكشف (عن نواحي الغموض) في تفسيرها وفهمها، ويزيد معرفتنا بالعربية وتاريخها، كما أنه يلقي الضوء على ظاهرة الإعراب وتطورها وهذا ما أكدّه حسن عون بقوله^(٢١): «وكثيراً ما كان الحرص على جمع اللهجات المختلفة للغة من اللغات أساساً لدراسة تلك اللغة ومعرفة الظروف التي نشأت فيها ثم تطوّرت حتى أخذت لها مظهراً موحداً وأسلوباً عاماً».

إن هذه الظواهر اللهجية ما كان يجوز لها أن تقحم في التقعيد النحوي للعربية الفصحى لأنها تسببت في بعض الاضطراب في القواعد النحوية مع أن شرط اللغة الاطراد والتوحد في القوانين التي تحكمها. وقد أدّى خلط القدماء بين هذه الظواهر اللهجية واللغة الفصحى إلى التناقض في القواعد النحوية لظاهرة الإعراب فبدت تلك القواعد مضطربة متعددة الوجوه^(٢٢).

ولاً فكيف يتسنى لنا فهم أن يكون المثني مثلاً معرباً بالحركات الظاهرة على آخره تارة وبإلزامه الألف وإعرابه بحركات مقدرة عليها تارة أخرى، وبإعرابه بالآلف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً تارة ثالثة؟ أليس من الجائز ولو على سبيل الافتراض أن يكون بعض هذه الحالات أسبق من بعض، أو أن يكون بعضها طوراً لمرحلة سابقة؟ ألا تكون الاستفادة من المنهج التطوري التاريخي في دراسة مثل هذه الظواهر اللهجية أكثر قرباً إلى طبيعة الدراسة اللغوية من حمل هذه الظواهر على التأويل والتعليل والضرورة والشذوذ وتعدد الوجوه؟

إن دراسة اللغة في ضوء سنة التطور أمر له أهميته عند المحدثين^(٢٣). لأن اللغوي الحديث ليس له أن يستغني في دراساته عن الاستعانة بالنظرية التاريخية وبالتطور الذي تستدعيه عوامل التطور المختلفة.

في ضوء ما تقدم عمدت إلى جمع ما استطعت جمعه من هذه الظواهر اللهجية المتناثرة في كتب النحو واللغة من أجل دراستها، مستعيناً بالمنهج التاريخي التطوري، محاولاً إلقاء الضوء على هذه الظلال اللهجية في ظاهرة الإعراب، وتطور هذه الظاهرة في العربية، على نحو ما سيتضح في الصفحات التالية.

الظلال اللهجية في ظاهرة الإعراب

من المعروف أن علماء العربية جعلوا علامات الإعراب نوعين: علامات إعراب أصلية، وعلامات إعراب فرعية. وفي دراستنا للظلال اللهجية في ظاهرة الإعراب وتطورها سوف نتناول بالبحث تلك الظلال في النوعين:

أولاً: الظلال اللهجية في علامات الإعراب الأصلية:

علامات الإعراب الأصلية هي الضمة والفتحة والكسرة والسكون. أما الضمة فهي علامة للرفع في الأسماء والفعل المضارع، وتكون ظاهرة نحو قوله تعالى: «وتسيرُ الجبالُ سَيْرًا» (الطور/١٠) ومقدرة نحو قوله تعالى: «فجاءته إحداهما تمشي على استحياء» (القصص/٢٥). وأما الفتحة فهي علامة للنصب في الأسماء والفعل المضارع أيضاً، وتكون ظاهرة نحو قوله تعالى: «إنك لن تحرقَ الأرضَ ولن تبلغَ الجبالَ طولاً» (الإسراء/٣٧)، ومقدرة نحو قوله تعالى: «ولقد آتينا موسى الكتاب» (القصص/٤٣)، وقوله: «وما كنت ترجو أن يلقى إليك الكتاب إلا رحمة من ربك» (القصص/١٨٦). وأما الكسرة فهي علامة للجر في الأسماء فقط وتكون ظاهرة نحو قوله تعالى: «وللهِ مَلِكُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ» (آل عمران/١٨٩) ومقدرة نحو قوله تعالى: «وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين» (يونس/١٠). والسكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح آخره فقط نحو قوله تعالى: «ألم تَعْلَمْ أن الله على كل شيء قدير». (البقرة/١٠٦).

هذه هي اللغة المشهورة الفصيحة في علامات الإعراب الأصلية وقد وردت فيها ظواهر لهجية على خلاف ما شاع على ألسنة العرب. ومن هذه الظواهر اللهجية:

١. تسكين الحرف الصحيح وحذف حركته الإعرابية:

الأصل في حرف الإعراب إن كان صحيحاً أن تظهر علامة الإعراب فيه، وحذف الحركة منه لغة حكاها أبو عمرو^(٢٤) بن العلاء عن تميم حيث تذهب هذه اللغة إلى تسكين المرفوع والمجرور، وقد ورد ذلك في الشعر وفي النظم.

ومن الشواهد الشعرية التي ذكرها النحاة على هذه اللغة قول امرئ القيس^(٢٥):

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

فسكن «أشرب» وهو فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة.

وقول جرير^(٢٦):

سيروا بنى العَمّ فالأهوازُ مَنْزِلُكُمْ ونَهْرُ تيرى فلا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ

بسكون الفاء في «تعرفكم» والأصل فيه الرفع بالضمة الظاهرة.

وقول الشاعر^(٢٧):

إذا اعوججن قُلْتُ صاحِبُ قَوْمٍ بالدوِّ أمثالَ السِّفِينِ الْعُومِ

بتسكين الباء في (صاحب) والمراد فيه «صاحبي» بالكسر.

وقول الشاعر^(٢٨):

رُحْتُ وفي رِجْلَيْكَ ما فيهما وقد بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمُنْزَرِ

بتسكين النون في (هُنْكَ) وهو فاعل الأصل فيه (هُنْكَ) بالضمّ الظاهر.

ومن النظم قرئت الآيات التالية بالتسكين^(٢٩) وهي قوله تعالى: «وبعولتهن أحق» (البقرة ٢٢٨) بسكون التاء، وهي قي القراءة المشهورة مضمومة. وقوله: «ورُسُلُنا» (المائدة ٣٢) بسكون اللام وهي في الأصل مضمومة، وقوله: «فتوبوا إلى بارئكم» (البقرة ٥٤) بسكون الهمزة، وهي في الأصل مكسورة. وقوله: «وما يُشْعِرُكُمْ» (الأنعام ١٠٩) بسكون الراء وهي مضمومة. وقوله: «يأمركم» (البقرة ٦٧) بسكون الراء وهي مضمومة.

والذي ذكره سيبويه^(٣٠) أنّ أبا عمرو كان يختلس الحركة اختلاصاً ولا يَحذفها البتّة، ورواها القراءة^(٣١) عن أبي عمرو بالإسكان. وفي تعليلهم لهذه الظاهرة بين النحاة أنها من قبيل إجراء المنفصل في الكلام مجرى المتصل. قال سيبويه^(٣٢): «وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر شبّهوا ذلك بكسرة فَخَذٍ حيث حذفوا فقالوا فَخَذٌ وبضمة عَضُدٍ حيث حذفوا فقالوا: عَضُدٌ».

وعلى أي حال فقد نظر النحاة في هذه الظاهرة واختلفوا في جواز حذف الحركة الظاهرة من الحروف الصحيحة في الأسماء والأفعال المضارعة وانقسموا إلى ثلاثة مذاهب^(٣٣):

الأول: الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك، واستندوا في هذا المذهب إلى كون هذه الظاهرة لغة وإلى الشواهد المتقدّمة في الشعر والنظم.

الثاني: منع حذف الحركة وتسكين الحرف الصحيح مطلقاً في الشعر وفي غيره، وعلى هذا المذهب أبو العباس المبرد.

وقد ردّ أبو حيان الأندلسي هذا المذهب قائلاً^(٣٤): «ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن، وما ذهب إليه ليس بشيء لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولغة العرب توافقه على ذلك فإنكار المبرد لذلك منكر». واستدل أبو حيان على ما ذهب إليه بالقراءات القرآنية التي تأخذ بالتسكين قائلاً: ومما يدل على صحة قراءة أبي عمرو ما حكاه أبو زيد من قوله تعالى: «ورسلنا لديهم يكتبون» وقراءة مسلمة بن محارب «وبعولتهن أحقّ بردهن في ذلك» وذكر أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من يعلمه ونحوه ومثل تسكين بارئكم قراءة حمزة^(٣٥).

الثالث: جواز ذلك في الشعر ومنعه في الاختيار وعليه جمهور النحاة.

ومهما يكن من أمر فإن الرأي الذي نرتضيه هو أن ما نقله النحاة عن أبي عمرو من كون هذه الظاهرة وردت في لغة بني تميم يعني عندنا أمرين:

الأول: طالما أن هذه الظاهرة تنسب إلى لهجة فهذا معناه أنها تخضع لقوانين وأحكام تلك اللهجة التي تنتمي إليها، ولا يجوز إخضاعها أو الحكم عليها من خلال قوانين لغوية خارجة عنها، لأنها ليست من اللغة المشتركة (الفصحى) ولا تحتكم إلى قوانينها. والنحاة في حكمهم على هذه الظاهرة بالجواز أو المنع إنما اصدروا هذا الحكم قياساً على ما يجري على السنة العرب في اللغة الفصحى.

الثاني: الأرجح أن تكون ظاهرة التسكين في لهجة تميم بقايا لمرحلة سابقة مرّت بها العربية، فقد تبين في دراستنا لظاهرة الإعراب أنها سامية الأصل، وأنها كانت موجودة في اللغات السامية الأخرى، وأنها لم توجد في العربية دفعة واحدة بل تدرجت العربية في تنميتها وتطويرها مع مرور الزمن إلى أن اكتملت ونضجت في العصر الجاهلي، وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون تسكين الحرف الصحيح في

الاسم المرفوع والمجرور وفي الفعل المضارع طوراً سابقاً مرّت به العربيّة قبل أن تتطوّر إلى حالة الرفع والجرّ. واستقرّت الصّورة القديمة التي رواها أبو عمرو بن العلاء وقرأ بها بعض الآيات القرآنية في لهجة تميم. وقد ذهب إلى هذا الرأي عبدالمجيد عابدين في دراسته لبعض الشواهد الشعرية السابقة لهذه الظاهرة حيث عقب عليها بقوله^(٣٦): «ولقد دلّتنا الدراسة المقارنة على أن اللغات السّامية لا تعرب الخبر ولا المضاف ولا الفعل المضارع (إلا في حالة النصب)، ومعنى هذا أن إعراب الخبر والمضارع والمضاف ظواهر مستحدثة في العربيّة طرأت في دور متأخر من أدوار تاريخ العربيّة».

وهكذا تكون هذه الظاهرة في العربيّة قد مرّت بطورين:

أولهما: قديم ذهب فيه العربيّة إلى تسكين الحرف الصحيح في الاسم المرفوع والمجرور وفي المضارع المرفوع حيث انحصر استعمال هذا الطّور القديم في لهجة تميم التي حكاها أبو عمرو وقرأ بها بعض الآيات القرآنية.

ثانيهما: طور جديد انتقلت فيه العربيّة إلى إعراب الاسم والمضارع المرفوعين بالضمة وإلى إعراب الاسم المجرور بالكسرة حيث شاع هذا الطّور الجديد على ألسنة غالبية العرب وأصبح اللغة المشهورة التي استقرت عليها العربيّة الفصحى.

٢. حذف ياء المنقوص المعرف بال وحركته الإعرابية:

الاسم المنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء مكسور ما قبلها نحو: الداعي والقاضي. والأصل فيه أن تبقى ياءه ولا تحذف إذا كان معرفاً بال حيث تقدّر عليها الضمة والكسرة في حالتي الرفع والجرّ، وتظهر الفتحة في حالة النصب.

ووردت لغة حكاها الفراء^(٣٧) عن العرب تحذف الياء من المنقوص المعرف بال وما عليها من حركات إعرابية.

ومن الشواهد الشعرية التي أوردها النحاة على هذه اللغة قول الشاعر^(٣٨):

وَطَرْتُ بِمُنْصَلِي فِي يَعْمَلَاتٍ دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا

أراد «الأيدي» فحذف الياء والكسرة المقدرة عليها.

وقوله (٣٩):

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَعُدُّنَ أَعْدَاءَ بَعِيدٍ وَدَادٍ

أراد «الغواني» فحذف الياء والكسرة المقدرة عليها.

ومن الشواهد في النظم على هذه الظاهرة قوله تعالى: «عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال» (الرعد/٩). بحذف الياء والضمّة المقدرة من «المتعالى». وقوله: «يوم يدع الداع إلى شيء نكر» (القمر/٦) بحذف الياء والضمّة المقدرة عليها من «الداعي» وقوله: «يا قوم إنني أخاف عليكم يوم التناد» (المؤمن/٣٢)، بحذف الياء والكسرة المقدرة عليها من «التناد». وجدير بالذكر هنا أن هذه الآيات قد وردت في الرسم القرآني العثماني على هذا الوجه المتقدّم بحذف الياء والحركة الإعرابيّة المقدرة عليها من الاسم المنقوص المعرف بآل.

واختلف النحاة في تعليل هذه الظاهرة فذهب سيبويه^(٤٠) إلى أن حذف الياء قد جاء من باب الضرورة في الشعر من أجل إقامة الوزن، ولا يجوز هذا الحذف عنده في الكلام. وذهب ابن جني^(٤١) إلى أن هذه الظاهرة قد جاءت من باب حذف الحرف وإنابة الحركة عنه وتقع في كثير من كلام العرب.

والرأي الذي نميل إليه: طالما أخذنا بنقل الفراء من كون هذه الظاهرة لغة لبعض العرب فإن ذلك حجة على المذهبين، ويعفيننا من التعليل ومن الخلاف في وجهة النظر، ثم إن هذه الظاهرة ليست مقتصرة على الشعر، فلا وجه لما ذهب إليه سيبويه من حملها على الضرورة الشعرية لأنها وردت في القرآن الكريم، وتقع في كثير من كلام العرب كما أشار ابن جني مضيفاً بأن حذف حرف الياء وإنابة الحركة عنه تقع أيضاً في الفعل المضارع المعتل الآخر إذا كان مرفوعاً ومن الشواهد التي ذكرها^(٤٢):

قول الشاعر:

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تُلْقِي دِرْهَمًا جوداً وأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدُّمًا

وقوله:

وَلَأَنْتَ تَفْقَرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْقَرِ

يريد: «تُعْطِي» و «يَفْرِي» فحذف الياء والضمة المقدرة عليها.

ومن الشواهد التي ورد فيها حذف الياء من آخر المضارع المرفوع في النظم: قوله تعالى: «قال ذلك ما كنَّا نَبْغُ» (الكهف / ٦٤)، وقوله: «وَاللَّيْلُ إِذَا يَسْرُ» (الفجر/ ٤). يريد: «نَبْغِي» و «يَسْرِي» فحذف الياء في الفعلين والضمة المقدرة عليها. وقد وردت الآيتان في الرسم القرآني العثماني على الوجه المتقدم بحذف الياء.

ومهما يكن من أمر فإنَّ ما سمَّاه ابن جني حَذْفًا لحرف الياء وإقامة الحركة عنه سواء في الاسم أم في الفعل ليس في واقع الأمر -من وجهة النظر اللغوية الحديثة- سوى تقصير للحركة الطويلة (الياء) لتصبح قصيرة (كسرة). فالحركة واحدة في الحالتين والفرق في طولها وقصرها.

وعلى هذا الأساس فإنَّ ما يفعله أصحاب هذه اللغة أنهم يقصِّرون الحركة الطويلة ليس إلا.

وهذا يقودنا للقول: من الجائز أن يكون الاسم المنقوص المعرف بآل قد مرَّ بمرحلتين: الأولى قديمة مالت فيها العربية إلى تقصير الحركة في آخره، ومع مرور الزمن انحصر استعمال هذه الصورة في بيئة لغوية محافظة بعد أن تطوَّرت العربية إلى مرحلة جديدة ذهبت فيها إلى إطالة الحركة في آخر الاسم المنقوص المعرف بآل. وقد شاعت هذه الصورة المتطورة على ألسنة غالبية العرب وأصبحت هي اللغة المشهورة التي استقرَّت عليها العربية الفصحى إلى هذا اليوم.

٣. تسكين ياء المنقوص في حالة النصب:

يرفع الاسم المنقوص بضمة مقدرة على الياء نحو قوله تعالى: «الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً» (النور/ ٣)، ويجرُّ بكسرة مقدرة على الياء نحو قوله تعالى: «وما أنت بهادي العمي عَنْ ضَلَالَتِهِمْ» (النمل/ ٨١). وينصب بفتحة ظاهرة على الياء نحو قوله تعالى: «يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ» (الأحقاف/ ٣١).

هذه هي اللغة الفصيحة المشهورة في إعراب الاسم المنقوص. ومن العرب من يعامل الاسم المنقوص في حالة النصب معاملته في حالتي الرفع والجرِّ فلا يُظهر الفتحة على الياء، وزعم أبو حاتم السَّجِسْتَانِي^(٤٢) أن إسكان الياء في المنقوص في

حالة النصب لغة لبعض العرب، ومن الشواهد التي ذكرها النحويون على هذه اللغة، قول الشاعر^(٤٤):

وَكَسَوْتَ عَارِي لَحْمِهِ فَتَرَكْتَهُ

فإن قوله «عاري» مفعول به، وكان حقّه أن يُنصب بالفتحة الظاهرة لو أنه جاء على اللغة المشهورة، لكنه سَكَنَ وحذفت الفتحة من آخره على لغة بعض العرب.

وقول الشاعر^(٤٥):

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيِمَامَةِ دَارُهُ وداري بأعلى حَضَرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

فقوله «واش» اسم أن منصوب وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة على الياء وأن يقال: «واشيّاً» لو أنه جاء على اللغة المشهورة، لكن الشاعر سَكَنَ على لغة بعض العرب، وحذفت الياء واستعيض عنها بالتنوين.

وقوله^(٤٦):

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقُ

فقوله «أيديهنّ» جاء به على هذه اللغة التي تسكّن ياء المنقوص في حالة النصب، ولو جاء به على اللغة المشهورة لقال: أَيْدِيُهُنَّ» لأنه اسم كان منصوب بفتحة ظاهرة.

وفي تخريج النحويين لهذه الشواهد الشعرية -وعلى عاداتهم في كثير من الأحيان عند مخالفتها لأحكام وقوانين اللغة المشهورة- عزوا ما ذهب إليه الشعراء إلى الضرورة التي ألجأتهم إلى إسكان الياء لإقامة وزن الشعر، وقد وصفها أبو العباس المبرد بأنها^(٤٧): «من أحسن ضرورات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر».

ولا مبرر لما ذهب إليه النحاة في تخريجاتهم إذا صحّ نقل أبي حاتم السجستاني بأنها لغة لبعض العرب، لأن اللغة -كما أسلفنا- لها نظامها وقوانينها الخاصة التي تحكم إليها. ومما يعزز هذا القول ورود هذه الظاهرة (تسكين الياء في حالة النصب). في غير الشعر، فقد ذكر ورودها^(٤٨) في النظم في قراءة قرآنية للآية الكريمة «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ» (المائدة / ٨٩) حيث قرئت «مِنْ أَوْسَطِ

ما تُطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ» بسكون الياء على هذه اللغة.

وفي تفسيره لهذه الآية قال أبو حيان الأندلسي^(٤٩): «وقرأ جعفر الصادق» أَهَالِيكُمْ» جمع تكسير وبسكون الياء.... وأما تسكين الياء في أهاليكم فهو كثير في الضرورة وقيل في السعة..... شُبّهَت الياء بالآلف فقدّرت فيها جميع الحركات».

ومهما يكن من أمر فربما كانت هذه اللغة في تسكين ياء المنقوص مرحلة سابقة لإعرابه بالفتحة الظاهرة في حالة النصب، وإذا كان ذلك كذلك يكون إعراب الاسم المنقوص قد مرّ في العربية بمرحلتين:

الأولى: قديمة تذهب إلى إسكان ياء المنقوص في كل حالاته، وقد قلّ استعمال هذه الصورة مع مرور الزمن وانحصر في بيئة لغوية محافظة لدى قيام علماء العربية بجمع اللغة وتدوينها.

الثانية: جديدة تطوّرت فيها العربية إلى إعراب المنقوص بالفتحة الظاهرة على الياء في حالة النصب، وقد شاعت هذه الصورة الجديدة بين العرب وكثر استعمالها فأصبحت اللغة المشهورة الفصيحة.

٤. حذف الحركة الإعرابية من المضارع المعتل الآخر في حالة النصب:

إذا كان الفعل المضارع معتلاً الآخر بالآلف قدرت الحركة الإعرابية عليها في حالتي الرفع والنصب نحو قوله تعالى: «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى» (الليل/١)، وقوله: «وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ» (البقرة/١٢٠) أما إذا كان معتلاً الآخر بالياء أو الواو فإنه يرفع بضمّة مقدرة عليهما نحو قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ» (المنافقون ٦/٦) وقوله: «فسوف يدعو ثبوراً» (الانشقاق/١١)، وينصب بفتحة ظاهرة على الياء والواو نحو قوله تعالى: «وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ» (الأعراف/٤٣)، وقوله: «فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ» (النساء/٩٩).

هذه هي اللغة المشهورة الشائعة على ألسنة العرب في إعراب المضارع المعتل الآخر. ووردت لغة لبعض العرب على خلاف المطرد في كلامهم تذهب إلى حذف الحركة الإعرابية (الفتحة) وتسكين الياء والواو في حالة النصب.

ومن الشواهد التي أوردتها النحاة على هذه اللغة قول الشاعر^(٥٠):

إِذَا شِئْتَ أَنْ تَلْهُو بِبَعْضِ حَدِيثِهَا نَزَلْنَ وَأَنْزَلْنَ الْقَطِينِ الْمُؤَلَّدَا

وقوله^(٥١):

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَائَةِ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

وقوله^(٥٢):

كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ

وقوله^(٥٣):

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الْحُزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ

بتسكين الواو في «تلهو وأسمو» والياء في «تقضي ويدني» واللغة المشهورة فيها أن يقال: «تلهو وأسمو وتقضي ويدني» بإظهار الفتحة على الواو والياء.

وفي تخريج النحاة لهذه الشواهد حملوها على الضرورة^(٥٤) الشعرية أو الشذوذ^(٥٥). وليس الأمر كما ذهبوا إليه لورودها في النظم في قراءة قرآنية للآية الكريمة: «إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ» (البقرة/٢٣٧) حيث قرأها الحسن بتسكين واو الفعل في قوله «أَوْ يَعْفُو»^(٥٦).

ومهما يكن من أمر فربما كانت هذه اللغة في حذف الحركة الإعرابية من المضارع المعتل الآخر بالياء أو الواو في حالة النصب مرحلة قديمة مرت بها العربية قبل أن تتطور إلى اللغة الفصيحة التي تذهب إلى إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر بالفتحة الظاهرة على الياء والواو.

ثانياً: الظلال اللهجية في علامات الإعراب الفرعية:

جعل النحويون علامات الإعراب الفرعية في سبعة أبواب نحوية هي: الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم والمنوع من الصرف والأفعال الخمسة والفعل المضارع المعتل الآخر.

وستتناول في الصفحات التالية الظلال اللهجية التي ذكرها علماء النحو في إعراب كل باب من هذه الأبواب.

١. الظلال اللهجية في إعراب الأسماء الستة:

اللغة الفصيحة المشهورة في إعراب الأسماء الستة هي الرفع بالواو نحو قوله تعالى: «يا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ امْرَأَ سَوْءٍ» (مريم/٢٨) والنصب بالالف نحو قوله: «ولقد أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُم صَالِحاً» (النمل/٤٥). والجرّ بالياء نحو قوله: «وقال موسى لأخيه هَارُونَ اخلفني في قومي». (الأعراف/١٤٢).

واشترط النحويون إعراب هذه الأسماء على هذا الوجه أن تكون مفردة فإذا ثبتت أو جمعت أعربت إعراب المثني والجمع نحو قوله تعالى: «وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين» (الكهف/٨٠) وقوله: «وجاءَ اخُوهُ يوسُف» (يوسف/٥٨). وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم (كما في الأمثلة الثلاثة الأولى) فإذا لم تكن مضافة أو أضيفت لياء المتكلم أعربت بالحركات نحو قوله تعالى: «قال إئتوني بأخ لكم من أبيكم» (يوسف/٥٩). وقوله: «فلن أْبْرَحَ الأرضَ حتى بَأْذَنَ لي أبي» (يوسف/٨٠). واشتراطوا في هذه الأسماء أيضاً أن تكون مكبرة، فإذا صُغِرَتْ أعربت بالحركات نحو قولنا: «هذا أُخْيُكَ». واشتراطوا في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب نحو قولنا: «حَمُوكَ ذُو مالٍ كثيرٍ». وفي «فو» أن تكون خالية من الميم، فإذا اتصلت بها الميم أعربت بالحركات نحو قولنا: «فَمَكَّ نَظِيفٌ».

هذه هي اللغة الشائعة المشهورة في إعراب الأسماء الستة كما بينها النحاة، لكنهم لم يتوقفوا عند هذا الحد في بيان إعرابها حيث أضافوا وجوهاً أخرى لا تنتمي إلى اللغة الفصحى بل إلى لهجات عربية مختلفة. ومن أهم هذه الظواهر اللهجية التي رد دوها في كتبهم:

١. لغة القصر في إعراب (أب، أخ، حم) ويقصدون بها إلزام هذه الأسماء الألف وإعرابها كالاسم المقصور بحركات مقدرة على الألف رفعاً ونصباً وجرّاً، ونسب الكسائي هذه اللغة إلى بلحارث وزبيد^(٥٧)، ومن الشواهد التي ذكروها على هذه اللغة قول الشاعر^(٥٨):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ولو جاء الشعر على اللغة المشهورة ل قيل: «وأبا أبيها» لأنه مضاف إليه مجرور بالياء. وقولهم في المثل: (٥٩) «مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ» ولو جاء المثل على اللغة المشهورة ل قيل «أخوك» لأنه مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو.

٢. لغة النقص: في إعراب (أَبُ، أَخُ، حَمُ، هَنُ) والمقصود بهذه اللغة إعراب هذه الأسماء منقوصة -أي محذوفة اللامات- بحركات ظاهرة على الأحرف الصحيحة نحو قولنا: هذا أبه ورأيت أبه ومررت بابه.

ومن الشواهد على هذه اللغة قول الشاعر: (٦٠)

بَأْبِهِ أَقْتَدَى عَدَى فِي الْكَرَمِ وَمَنْ شَابَهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

حيث قيل (بَأْبِهِ، أَبَهُ) بجره بكسرة ونصبه بفتحة ظاهرة على الباء، ولو جاء على اللغة الفصيحة ل قيل «بأبيه، أباه» بالياء علامة للجر والالف علامة للنصب والحديث: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَةِ فَاعْضَوْهُ بِهَنْ أَبِيهِ وَلَا تَكْنُوا».

ف قيل «بهن» بجره بالكسرة، ولو جاء على اللغة المشهورة ل قيل «بهني: بالياء.

وذكر النحاة أن لغة القصر أشهر من لغة النقص (٦١).

٣. لغة التشديد في إعراب (أَبُ، أَخُ) حيث قالوا (٦٢): هذا أَبُكَ وقابلت أَخُكَ.

ومهما يكن من أمر فلعلّ هذه اللغات تمثل أطواراً سابقة في إعراب الأسماء الستة تكلم بها العرب في عصور قديمة من حياة اللغة فأعربوا هذه الأسماء بالحركات قبل أن يتطور إعرابها ليصبح بالحروف لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات (٦٣) ثم شاع الطور الجديد على ألسنة العرب واستقرت الفصحى عليه بينما انزوت تلك اللغات في بيئات منعزلة وقلّ استعمالها. وعلى هذا الأساس يمكن الاستفادة من تلك اللغات في دراسة تطور هذه الظاهرة عند البحث في تاريخ اللغة ومراحلها المختلفة التي مرّت بها.

٢. الظلال اللهجية في إعراب المثني:

المثني هو ما دلّ على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون إلى مفرده.

ويرفع المثنى بالآلف نحو قوله تعالى: «قال رجلان من الذين يخافون» (المائدة/ ٢٣) وينصب ويجر بالياء نحو قوله تعالى: «فوجد فيها رجلين يقتتلان» (القصص/ ١٥) وقوله: «فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين» (النساء/ ٩٢) وألحقَ بالمثنى في إعرابه ألفاظ منها: اثنان واثنان سواء أفردا نحو قوله تعالى: «جعل فيها زوجين اثنين» (الرعد/ ٣) أم ركبا نحو قوله: «فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا» (البقرة/ ٦٠) وقوله: «وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا» (المائدة/ ١٢)، وكلا وكلتا إذا أضيفا إلى ضمير نحو قوله تعالى: «إِذَا يَلُغْنَ عِنْدَكَ الْكَبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا» (الإسراء/ ٢٣). أما إذا أضيفا إلى اسم ظاهر فإنهما يعربان إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة على الألف نحو قولنا: «جاءني كلا الرجلين» وقرأت كلتا القصتين» وتكون نون المثنى مكسورة كما هو واضح في الأمثلة السابقة.

هذه هي اللغة الفصحى المشهورة في إعراب المثنى وما ألحق به. وقد ذكر النحاة في كتبهم لغات أخرى في إعرابه نوردها على النحو التالي:

١. إلزام المثنى الآلف وإعرابه بحركات ظاهرة على النون: قال الصَّبَّان في شرحه على الأشموني^(٦٤): «وبعض من يلزمه الآلف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضمَّ النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهي لغة قليلة جداً». وحكى الشيباني أن هذه لغة لبعض العرب^(٦٥) ومن الشواهد على هذه اللغة قول بعض العرب: «هما خليلان»^(٦٦) برفعه بالضمة ولو جاء على اللغة المشهورة لقليل: خليلان بكسر نون المثنى، ورفع الاسم بالآلف. وقول الشاعر^(٦٧):

يا أبتا أرقني القذان فالنوم لا تطعمه العينان

حيث قال الشاعر «العينان» برفعه بالضمة ولو جاء على اللغة المشهورة لقليل: «العينان» بالرفع بالآلف وكسر نون المثنى.

١. إلزام المثنى الآلف في الأحوال الثلاثة الرفع والنصب والجر وإعرابه إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة على الألف: وقد نسب السيوطي^(٦٨) هذه اللغة لقبائل كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهجيم وبطنون من ربيعة وبكر بن

وائل، وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وعُدرة.

ونسب أبو زيد الأنصاري في نواتره هذه اللغة لبني الحارث بن كعب قال (٦٩):
«لغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً يقولون: أخذت
الدرهمان واشترت ثوبان».

ومن الشواهد التي أوردها النحاة على هذه اللغة قوله تعالى: «إن هذان
لساحران» (طه/ ٦٣) وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا وتران في ليلة» ف قيل «هذان
وتران» بدل «هذين وترين».

وقول الشاعر (٧٠):

تَرَوُدُّ منا بين أذناه طعنة

الشاهد فيه قوله «أذناه» على هذه اللغة ولو جاء على اللغة المشهورة لقال
الشاعر: «أذنيه».

وقوله (٧١):

قد بلغا في المجد غايتها

ف قيل «غايتها» بإلزامه الألف واللغة الفصيحة «غايتها» بنصبه بالياء.

وقوله (٧٢):

أعرف منها الجيد والعينانا

بإلزامه الألف ونصبه بفتحة مقدرة عليها، واللغة المشهورة «والعينين» بنصبه بالياء.

يتضح من خلال ما نقله النحاة أن ظاهرة إعراب المثني في العربية قد تطورت
ومرت بمراحل ثلاث هي: إلزام المثني الألف وإعرابه بحركات ظاهرة على النون حيث
انزوت هذه اللغة في بيئة لغوية منعزلة، لذلك وصفها النحاة بأنها لغة قليلة جداً،
وهي اللغة الأقدم في إعراب المثني على ما يبدو. وقد تطورت الظاهرة إلى مرحلة
أخرى ذهب فيها العربية إلى إلزام المثني الألف وإعرابه بحركات مقدرة عليها
ويظهر من نقل السيوطي أنها شاعت في عدد من القبائل العربية لكنها تطورت في

مرحلة لاحقة إلى صورة أخرى جديدة تذهب إلى إعراب المثنى بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً فشاعت هذه الصورة المتطورة على ألسنة العرب وأصبحت اللغة المشهورة التي استقرت عليها العربية الفصحى.

٣. مرّ معنا في هذا الباب أن «كلا وكلتا» يلحقان بالمثنى ويعربان إعرابه إذا أضيفا إلى ضمير، أما إذا أضيفا إلى اسم ظاهر فإنهما يعربان إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة على الألف.

هذه هي اللغة المشهورة في إعراب «كلا وكلتا» وقد ذكر النحاة^(٧٣) أن بعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمّر أي أنهم يعربون «كلا وكلتا» إعراب المثنى عند إضافتهما إلى الاسم الظاهر بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً وقد نسب الفراء هذه اللغة إلى كنانة^(٧٤).

كما أورد النحاة لغة أخرى لبعض العرب في إعراب «كلا وكلتا» وتذهب هذه اللغة إلى إعرابهما إعراب الاسم المقصور مطلقاً سواء أضيفا إلى اسم ظاهر أو أضيفا إلى ضمير، ومن الشواهد على هذه اللغة قول الشاعر^(٧٥):

نَعَمْ الْفَتَى عَمَدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي فِي حِينَ جَدَ بَنَا الْمَسِيرُ كِلَانَا

والشاهد فيه قول الشاعر «كلانا» على لغة بعض العرب، ولو جاء الشعر على اللغة المشهورة ل قيل: «كلينا».

يتضح من نقل النحاة أن إعراب «كلا وكلتا» عبر تاريخهما اللغوي قد مرّ بمراحل مختلفة وصور متعددة قبل أن يستقر على الشكل المتطور الذي آل إليه في اللغة الفصحى.

٤. الأصل في نون المثنى الكسر وهي اللغة الفصيحة التي عليها أكثر العرب، ويذكر النحاة لغة قليلة لبعض العرب حكاها الكسائي^(٧٦) والفراء تذهب إلى فتح نون المثنى ومن الشواهد على هذه اللغة قول الشاعر^(٧٧):

عَلَى أَحْوَذِينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَحْمَةٌ وَتَغِيبُ

وقد نسبت هذه اللغة لبني أسد^(٧٨).

٣. الظلال اللهجية في إعراب جمع المذكر السالم:

جمع المذكر السالم هو كل اسم يدل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون أو ياء ونون إلى مفرده دون أن تتغير صورة المفرد. واللغة الفصحى المشهورة في إعراب هذا الجمع هي الرفع بالواو نحو قوله تعالى: «قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون» (المؤمنون/١) والنصب بالياء نحو قوله تعالى: «ولا يزالون مختلفين» (هود/١١٨) والجرّ بالياء نحو قوله تعالى: «إنا لا نضيع أجر المصلحين» (الأعراف/١٧٠). وألحقوا بهذا الجمع في إعرابه أسماء الجموع أولو عالمون وعشرون إلى تسعين، وكل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوّض عنها هاء التانيث ولم يجمع جمع تكسير نحو عضة وعضين وعزة وعزين وسنة وسنين قال تعالى: «الذين جعلوا القرآن عضين» (الحجر/٩١) وقال تعالى: «عن اليمين وعن الشمال عزين» (المعارج/٣٧)، وقال: «كم لبثتم في الأرض عدد سنين» (المؤمنون/١١٢)، كما ألحقوا بجمع المذكر السالم في إعرابه جموع تصحيح لم تستوف الشروط ومنها أهلون وأرضون، وما سمي به من هذا الجمع ومنه عليون وزيدون.

ونون جمع المذكر السالم مفتوحة في اللغة الفصيحة كما هو واضح في الأمثلة السابقة.

هذه هي أشهر اللغات وأفصحها وأجراها على ألسنة العرب في إعراب جمع المذكر السالم والأسماء الملحقه به. وقد أورد النحاة في إعرابه لغات أخرى للعرب قليلة الشيوع انحصرت استعمالها في بيئات لغوية منعزلة وتمثل أطواراً قديمة في حياة هذه الظاهرة ومراحل تطورها، ومن هذه اللغات:

١. لغة لبعض العرب غير منسوبة لقبيلة أو قبائل معينة ذكر النحاة أنها تذهب إلى إلزام جمع المذكر السالم وما ألحق به الياء وإعرابه بحركات ظاهرة على النون كما يعرب المفرد قال السيوطي: «ومن العرب من يجعل الإعراب في المثني والجمع على النون إجراء له مجرى المفرد»^(٧٩).

واستشهد النحاة على هذه اللغة بقول الشاعر: (٨٠)

رُبَّ حَيٍّ عَرْنَدَسٍ ذِي ظِلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

حيث نصب «ضاربين» بالفتحة الظاهرة على النون ولولا ذلك لكان عليه أن يحذف النون للإضافة أو ينصب «القباب» على أنه مفعول به. فلما لم يأت بالكلام على أحد هذين الوجهين فهم أنه عامل جمع المذكر السالم معاملة الاسم المفرد في إعرابه.

يتضح من خلال ما ذكره النحاة حدوث تطور في إعراب جمع المذكر السالم أدى إلى انتقاله من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف، وأن المرحلة الأولى تمثل اللغة القديمة في إعرابه، وقد انحصرت في بيئة لغوية منعزلة، بينما شاعت المرحلة الثانية بين قبائل العرب فأصبحت اللغة الفصيحة المتطورة.

٢. الاسم الثلاثي الذي حذفت لامه وعوض عنها بهاء التانيث ولم يجمع جمع تكسير الحق بجمع المذكر السالم في إعرابه كما أسلفنا، ولغة بعض بني تميم وبني عامر تجعل إعرابه في النون وتلزمه الياء، وقد أشار إلى هذه اللغة السيوطي في سياق حديثه عن الاسم الثلاثي ضمن الأسماء الملحقه بجمع المذكر السالم في إعرابها حيث قال^(٨١): «ثم إعراب هذا النوع إعراب الجمع لغة الحجاز وعليها قيس، وأما بعض بني تميم وبني عامر فيجعل الإعراب في النون ويلزم الياء... ثم الأولون يتركونه بلا تنوين والآخرين ينونونه فيقولون في المنكر: أقمت عندي سنيئاً بالتنوين».

ومن الشواهد على هذه اللغة قول الشاعر^(٨٢):

دعاني من نجد فإن سنيته لعين بنا شيئا وشيئنا مرداً

وقوله^(٨٣):

وكان لنا أبو حسنٍ عليٍّ أبا برأ، ونحن له بنينُ

وقوله^(٨٤):

ألم نسق الحبيج سلي معداً سنيئاً ما تعدُّ لنا حساباً

وقوله^(٨٥):

أرى مرَّ السنين أخذن مني

وهكذا يتضح أن الاسم الثلاثي الذي حذفت لامه وعوض عنها بهاء التانيث ولم يجمع جمع تكسير وردت عن العرب لغتان في إعرابه:

الأولى: قديمة وهي لغة لبعض بني تميم وبني عامر تذهب إلى إلزامه الياء وإعرابه بحركات ظاهرة على النون رفعاً ونصباً وجراً كما هو واضح في الشواهد المتقدمة.

والثانية: لغة الحجاز وعليها قيس وتذهب إلى إلحاقه بجمع المذكر السالم وإعرابه بالحروف: بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً. وتمثل هذه اللغة المرحلة المتطورة في إعرابه وقد ظهرت عند الحجازيين ثم انتشرت بين القبائل العربيّة وأصبحت اللغة الفصيحة المشهورة.

٣. ما سمي به من هذا الجمع ومنه عليّون وزيدون ذكر النحاة في إعرابه ثلاث لغات:

الأولى: وهي الأشهر والأكثر شيوعاً وتذهب إلى إلحاقه بجمع المذكر السالم وإعرابه بالحروف أي بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً نحو قوله تعالى: «وما أدراك ما عليّون» (المطففون/١٩) وقوله: «كلا إن كتاب الأبرار لفي عليّين» (المطففون/١٨).

الثانية: أقل من الأولى شهرة وانتشاراً وهي اللغة القديمة وتذهب إلى إلزامه الياء وإعرابه بالحركات الظاهرة على النون منوثة في حالة التنكير كما يعرب غسليّن ويقطين ونحوهما: تقول على هذه اللغة: «عليّون مكان في أعلى الجنة» و «أنزلك الله في عليّين».

الثالثة: وهي أقل اللغات شهرة وانتشاراً وأقدمها وتذهب إلى إلزامه الواو وإعرابه بالحركات الظاهرة على النون منوثة في حالة التذكير كما يعرب عربون وزيتون بأن يرفع بالضمة الظاهرة على آخره وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة كقولك: «هذا زيتون أخضر» و «أكلت زيتوناً أخضر» و «مررت بشجر زيتون» ومنه قول الشاعر^(٨٦):

واعترتني الهمومُ بالماطرُون

٤. الشائع في نون جمع المذكر السالم أنها مفتوحة كما أسلفنا، وقد وردت لغة لبعض العرب^(٨٧) تذهب إلى كسر نون جمع المذكر السالم ومن الشواهد المروية على هذه اللغة قول الشاعر^(٨٨):

وأنكرنا زعانف آخرين

وقوله^(٨٩):

وقد جاوزت حد الأربعين

وقوله^(٩٠):

إلا الخلائف من بعد النبيين

٤. الظلال اللهجية في إعراب جمع المؤنث السالم:

جمع المؤنث السالم هو ما دلّ على الجمع بزيادة ألف وتاء إلى مفردة سواء أكان مفردة مؤنثاً بالمعنى فقط نحو: هندات وزينبات جمع هند وزينب أم بالتاء دون المعنى نحو طلحات وحمزات جمع طلحة وحمزة أم بالمعنى والتاء نحو فاطمات ومؤنات جمع فاطمة ومؤمنة، وسواء أكان مفردة مؤنثاً بألف التأنيث المقصورة نحو حُبليات وصُغُريات جمع حُبلى وصُغُرى أم بألف التأنيث الممدودة نحو عذراوات وحمراوات جمع عذراء وحمراء. ويشمل هذا الجمع أيضاً كل اسم لغير عاقل نحو: اصطبيلات وسُرادقات جمع اصطبيل وسرادق.

ويرفع جمع المؤنث السالم بالضمّة نحو قوله تعالى: «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض» (التوبة/٧١) وينصب بالكسرة نحو قوله تعالى: «إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا» (النور/٢٣)، ويجر بالكسرة نحو قوله تعالى: «وله من في السموات والأرض» (الروم/٢٦).

ويلحق بجمع المؤنث السالم في إعرابه شيئان: أولات نحو قوله تعالى: «وإن كنّ أولات حمل» (الطلاق/٦) وما سمي به من هذا الجمع نحو قولنا: «سكنتُ أذرعاً».

هذه هي اللغة الفصيحة المشهورة في إعراب جمع المؤنث السالم والأسماء الملحقه به. وقد ذكر النحاة لغة أخرى في إعرابه تذهب إلى نصبه بالفتحة. وذلك إذا كان الاسم المفرد معتلاً اللام لم تردّ إليه لامة عند الجمع نحو لغة ولغات وثبة وثبات وبنات وبنات قالوا^(٩١): «سمعت لغاتهم». أما إذا ردّت إليه التاء عند جمعه نحو سنة وسنوات وأخت وأخوات فهم يذهبون إلى نصبه بالكسرة على اللغة المشهورة في إعراب جمع المؤنث السالم.

وذكر ابن جني^(٩٣) أن أصحابه لا يأخذون بهذه اللغة ولا يرون فتح هذه التاء في موضع النصب، بينما أجازها الكوفيون وأنشدوا الشواهد عليها. ومنها قول الشاعر^(٩٣):

فلماً جلاها بالإيام تحيرت ثباتاً عليها ذلها واكتئابها

وقوله: ^(٩٤)

ألا يزجر الشيخ الوقور بناته

وروي أن أبا عمرو بن العلاء سأل أبا خيرة (وهو أعرابي كان يتردد على البصرة فيأخذ العلماء اللغة عنه) كيف تقول: استأصل الله عرقاتهم ففتح أبو خيرة التاء، على هذه اللغة. فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة. لان جلدك^(٩٥). (إشارة إلى أن الحضر قد أثروا فيه فنال ذلك من فصاحته).

ومهما يكن من أمر فإن ما ذكره النحاة من أقوال يشير إلى وجود تغير وتطور في إعراب جمع المؤنث السالم حيث وجدت فيه لغتان:

الأولى: قليلة الشيوع تذهب إلى النصب بالفتحة، وهي اللغة القديمة في هذه الظاهرة. وقد استضعف أبو عمرو بن^(٩٦) العلاء هذه اللغة.

الثانية: شائعة على ألسنة العرب وهي اللغة الجديدة المتطورة، وتذهب إلى إعراب جمع المؤنث السالم بالكسرة في حالة النصب وهي التي استقرت عليها العربية الفصحى.

٥. الظلال اللهجيّة في إعراب الاسم الممنوع من الصّرف:

الاسم الممنوع من الصرف هو الاسم الذي لا ينون، ويجرّ بفتحة بدل الكسرة نحو قوله تعالى: «وإذا حييتم بتحيةٍ فحيوا بأحسن منها» (النساء/ ٨٦) إلا إذا أضيف نحو قوله تعالى: «لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم» (التين/ ٤) أو اتصلت به (أل) نحو قوله تعالى: «وأنتم عاكفون في المساجد» (البقرة/ ١٨٧).

هذه هي اللغة المشهورة الفصيحة في إعراب الاسم الممنوع من الصرف.

ومن الظواهر اللهجية التي أوردها النحاة على خلاف الشائع عند العرب:

١. صرف ما لا ينصرف:

الأصل في الممنوع من الصّرف أنه لا يَنُونُ كما ذكرنا؛ وأجاز جمهور النحويين صرفه في الشعر، ومنعوا ذلك في الاختيار كما أكّد سيبويه^(٩٧) ذلك بقوله «إعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف». ومن الشواهد التي ساقها النحويون على هذه الظاهرة قول الشاعر^(٩٨):

تبصرَ خليلي هل ترى من ظعائن

فنون «ظعائن» وجره بالكسرة على خلاف الشائع على لسان العرب للضرورة الشعرية، ولو جاء على اللغة المشهورة ل قيل «ظعائن» بدون تنوين وبالفتحة بدلاً من الكسرة:

وقول امرئ القيس^(٩٩):

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت: لك الويلات إنك مرجلي

بتنوين «عنيزة» وجرها بالكسرة للضرورة الشعرية، ولو جاء على الشائع ل قيل «عنيزة» بدون تنوين وبالفتحة بدل الكسرة.

ومن الشواهد على هذه الظاهرة قول الشاعر^(١٠٠):

وأتاه أحيمر كأخي السهـ م بعضبٍ فقال كوني عقيرا

بتنوين «أحيمر» وهو ممنوع من الصرف ولو جاء على الشائع لحذف التنوين.

ويرى آخرون أن أصل الاسم الصرف، ولذا لا يمتنع كثير من العرب من صرف ما لا ينصرف في ضرورة شعر أو في غيره^(١٠١). ومعنى ذلك أنهم لا يقصرون صرفه على الضرورة الشعرية، بل يجيزون صرفه في سعة الكلام زاعمين أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً في الشعر وفي النثر لغة لبعض العرب^(١٠٢) حكاها الأخفش.

ومن الشواهد على صرفه في النظم للتناسب قوله تعالى: «وجئتكَ من سبأ نبأً يقين» (النمل/٢٢) بتنوين «سبأ» وهو ممنوع من الصرف، وقوله تعالى: «إنّا اعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالاً وسعيراً» (الذهر/٤) حيث رتلها^(١٠٣) نافع والكسائي في

قراءة قرآنية «سلاسلاً» بالتنوين وهو اسم ممنوع من الصرف.

ومهما يكن من أمر فإنه إذا صحَّ ما نقله بعض النحاة من كون صرف ما لا يصرف لغة لبعض العرب تكون هذه الظاهرة قد مرَّت بمرحلتين: الأولى: ذهب فيها العربية إلى صرف الأسماء الممنوعة من الصرف مطلقاً في الشعر وفي النثر تطورت بعدها إلى قصر صرف هذه الأسماء على حالة الضرورة الشعرية ومنع ذلك في النثر وهذا ما شاع على ألسنة العرب واستقرت عليه اللغة الفصحى.

٢. صيغة «فَعَالٍ» علماً لمؤنث:

إذا سميت مؤنثاً باسم على وزن «فعال» نحو: حَذَام وفطام ورقاش أعلاماً لنسوة ونحو «سكاب» علماً لفرس و «عرار» علماً لبقرة فإن للعرب في مثل هذه الأعلام لغتين:

الأولى: لغة أهل الحجاز وتذهب إلى بناء هذه الأعلام وأمثالها على الكسر فتقول على هذه اللغة الحجازية: هذه حذام وهذه فطام. وقد وصف سيبويه^(١٠٤) هذه اللغة بأنها اللغة القدمى.

والثانية: لغة بني تميم وتذهب إلى إعرابها إعراب الاسم الممنوع من الصرف وذلك أنها معدولة عن «فاعلة» فحذام عندهم معدولة عن حاذمة وفطام معدولة عن فاطمة، فإذا سميت بهذه الأسماء مؤنثاً اجتمع فيها العلمية والعدل فأصبحت ممنوعة من الصرف ولهذا تقول على هذه اللغة التميمية: هذه حذام وهذه فطام.

يتضح مما تقدم أن هذه الظاهرة مرَّت بطورين:

الأول: ذهب فيه العربية إلى بناء هذه الأعلام التي جاءت على صيغة «فعال» على الكسر وهذه لغة قديمة.

الثاني: تطورت فيه العربية في مرحلة لاحقة إلى صورة جديدة تعرب فيها هذه الأعلام إعراب الاسم الممنوع من الصرف حيث شاع هذا الطور على ألسنة العرب وأصبح اللغة المشهورة الفصحى عندهم.

٦. الظلال اللهجية في إعراب الأفعال الخمسة:

الأفعال الخمسة هي أفعال مضارعة اتصلت بها ألف الاثنين نحو: تفعلان ويفعلان أو واو الجماعة نحو تفعلون ويفعلون أو ياء المخاطبة نحو تفعلين.

وترفع الأفعال الخمسة بثبوت النون نحو قوله تعالى: «وسوف يعلمون حين يرون العذاب من أضلّ سبيلاً» (الفرقان/٤٢). وتجزم وتنصب بحذفها نحو قوله تعالى «ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس» (البقرة/٢٢٤).

هذه هي اللغة الفصحى المشهورة على ألسنة العرب في إعراب الأفعال الخمسة. وأورد السيوطي لغة أخرى في إعرابها غير منسوبة لقبيلة من القبائل العربية عبّر عنها بقوله^(١٠٥): «وورد حذف هذه النون حالة الرفع في النثر والنظم».

ومن الشواهد التي ذكرها^(١٠٦) من النثر الحديث الشريف: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابّوا» فقليل: «تدخلوا، تؤمنوا» بدل «تدخلون، تؤمنون». ومن الشعر قول الشاعر^(١٠٧):

أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

ولو جاء الشعر على اللغة المشهورة لقليل: «تبيتين، تدلكين». وقد أورد ابن جني بيت الشعر السابق ضمن شواهد أخرى وضعها في باب سماه «ما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور» ومما قاله في هذا الباب^(١٠٨): «قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها وتآبدت معالمها».

وهكذا يتّضح من خلال ما ذكره النحاة في باب الأفعال الخمسة أن إعرابه قد مرّ بمرحلتين:

الأولى: قديمة كانت تذهب إلى حذف النون في حالة الرفع، وقد انزوت هذه اللغة في بيئة منعزلة محافظة بعد أن قلّ استعمالها.

الثانية: جديدة متطورة تذهب إلى إعراب الأفعال الخمسة بثبوت النون في حالة الرفع، وقد شاعت هذه الصورة الجديدة على ألسنة العرب وأخذت بها العربية الفصحى.

٧. الظلال اللهجية في إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر:

يجزم الفعل المضارع المعتل الآخر بحذف حرف العلة من آخره نحو قوله تعالى: «ولا تبغ الفساد في الأرض» (القصص/٧٧)، وقوله: «ولا تدع مع الله إلهاً آخر» (القصص/٨٨)، وقوله: «ولم يخش إلا الله» (التوبة/١٨) حيث تبقى الحركة في آخره للدلالة على الحرف المحذوف.

هذه هي اللغة الفصيحة المستعملة في كلام العرب عند جزم الفعل المضارع المعتل الآخر، وذكر النحاة^(١٠٩) لغة أخرى لبعض العرب في جزمه تذهب إلى إبقاء حروف العلة مع الجازم، ومن الشواهد التي أوردوها على هذه اللغة قول الشاعر^(١١٠):

ألم يأتك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
وقوله^(١١١):

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق
وقوله^(١١٢):

هجوت زَبَانَ ثم جئت معتذراً من هجو زَبَانَ لم تهجو ولم تدع

حيث قيل «ألم يأتك» و «لا ترضاها» و «لم تهجو». وهي أفعال مضارعة معتلة الآخر، كلٌ منها مسبوق بحرف جزم، ولو أنها جاءت على اللغة المشهورة المطردة في كلام العرب لحذف منها حرف العلة وقيل «ألم يأتك» و «لا ترضاها» و «لم تهج».

وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الأمثلة في محاولة منهم لجعلها توافق اللغة الفصيحة في جزم المضارع المعتل الآخر فذهب جمهورهم إلى أن ذلك مختص بالضرورة التي تسوِّغ للشاعر ما لا تسوِّغ لغيره^(١١٣). وذهب آخرون^(١١٤) إلى أن حروف العلة في (يأتك، ترضاها، تهجو) ليست لامات هذه الأفعال، لأن لاماتها قد حذفت فعلاً للجزم فصارت (يأتك، ترضاها، تهج) بدون حرف علة، ثم أشبعت الكسرة والفتحة والضمه فصارت ياء وألفاً وواواً، والشاعر قد يضطر إلى إشباع الحركة فينتج عن ذلك الإشباع حرف علة من جنس الحركة. ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر^(١١٥):

تنفي يداها الحصَى في كل هاجرة نفى الدنانير تنقاد الصياريف

فإنه أراد أن يقول «الصيارف» فأشبع حركة الراء وهي الكسرة فصارت ياءً.

وزهد بعض^(١١٦) النحاة إلى أن رواية الشاهد الأول هي «ألم يأتك» أو «هل أتاك» في رواية أخرى. وفي الحالتين لا شاهد في هذا البيت لجريانه على اللغة المشهورة. وفي الشاهد الثاني روي وجه آخر فقل «ولا ترضها»، وفي هذه الحالة أيضاً لا شاهد في هذا البيت.

ويذهب ابن جني مذهباً آخر في تفسير هذه الظاهرة حيث يقول في تناوله للشاهد الأول^(١١٧): «فهذا إنما جاء على لغة من يقول» هو يأتك وغير ماضي فيجريه مجرى الصحيح، فكأنه حذف الضمة للجزم، كما يحذفها له من الصحيح في قوله: ألم يبلغك».

ومن الشواهد^(١١٨) على تحريك حرف العلة في هذه اللغة قول الشاعر:

تساوي عنزي غير خمس دراهم

وقوله:

إذا قلت علّ القلب يسلو قيضت

وعلى أي حال، فهذا تفسير لا يقوم على التقدير والتأويل والضرورة بل يستند إلى اللغة نفسها فهو أقرب إلى طبيعتها.

ومهما يكن من أمر فالرأي عندنا أن الحركة واحدة في الحالتين والفرق في طولها وقصرها. وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون إعراب الفعل المضارع في حالة الجزم قد مرّ بمرحلتين:

الأولى: قديمة تذهب إلى إطالة حركته أي الإبقاء على حرف العلة في آخره مع وجود الجازم.

الثانية: جديدة متطورة تذهب فيها العربية إلى تقصير الحركة أي حذف حرف العلة من آخر المضارع المعتل إذا سبقه جازم. وهي الصورة التي شاعت على ألسنة العرب واستقرت عليها العربية الفصحى.

الخاتمة

توصّلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. التأكيد على أصالة ظاهرة الإعراب في العربية الفصحى وبطلان زعم بعض المستشرقين بأنها من اختراع النحاة.
٢. ظاهرة الإعراب في العربية بدأت بسيطة في أول نشأتها ثم تدرّجت في النمو والتطور في المراحل الطويلة من تاريخ العربية إلى أن وصلتنا ناضجة في العصر الجاهلي.
٣. أُلقت اللهجات بظلالها في ظاهرة الإعراب، فقد أدّى خلط النحاة للظواهر اللهجية بالقواعد العامة للعربية الفصحى إلى الاضطراب مع أن شرط اللغة التوحد في القوانين، الأمر الذي تسبب في أحكام الضرورة والشذوذ والندرة وتعدد الوجوه.
٤. يعتقد المحدثون أن استخدام المنهج التاريخي التطوري في دراسة الظواهر اللهجية في ظاهرة الإعراب أكثر نفعاً ويجنبنا الكثير من تعسف النحاة في ميلهم إلى التأويل والتعليل.
٥. إنّ الكثير من أحكام الضرورة والشذوذ وتعدد الوجوه يمكن حمله على أنه أطوار سابقة مرّت بها ظاهرة الإعراب خلال حياتها الطويلة قبل أن تستقرّ على الوجه الذي آلت إليه في العربية الفصحى. وهي تلقي الضوء على تطور ظاهرة الإعراب في العربية وعلى هذا الأساس فإن الظواهر الإعرابية التالية وقد تكون مراحل تاريخية سابقة وهي:
 - أ. تسكين الحرف الصحيح وحذف حركته الإعرابية في حالتي الرفع والجر، وكذلك تسكين ياء المنقوص والفعل المضارع المعتل الآخر في حالة النصب.
 - ب. تقصير حركة الاسم المنقوص المعرّف بآل وبكلمات أخرى حذف يائه كما في الأيّد والمتعال.
 - ج. لغة النقص ولغة القصر في إعراب الأسماء الستة.
 - د. إعراب المثنّى بحركات ظاهرة على آخره، وكذلك إلزامه الألف وإعرابه بحركات مقدّرة عليها في حالات الرفع والنصب والجر.

هـ. إعراب جمع المذكر السالم وبعض الأسماء الملحقة به بحركات ظاهرة على آخره.

و. نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة الظاهرة على آخره.

ز. صرف الأسماء المنوعة من الصرف، وكذلك بناء الأسماء على صيغة (فَعَالٍ) علماً لمؤنث.

ح. حذف النون من الأفعال الخمسة في حالة الرفع.

ط. إطالة الحركة في آخر المضارع المعتل وبكلمات أخرى عدم حذف حرف العلة من آخره في حالة الجزم.

وفي الختام توصي الدراسة بأن يتم تناول هذه الظلال اللهجية في ظاهرة الإعراب في كتب تبحث في تاريخ اللغة وتطورها لا أن تتم دراستها من خلال كتب تعرض الأحكام والقواعد النحوية على النحو المألوف في كتب النحو العربي. وفي ذلك تخفيف وتيسير على الطلبة والدارسين لأننا نخلصهم من كثير مما علق بظاهرة الإعراب من التأويل والتعليل والخلاف وأحكام الضرورة والشذوذ وتعدد الوجوه. وبذلك نحقق لهذه الظاهرة سمة التوحد في الأحكام والقوانين.

المصادر والمراجع

إبراهيم أنيس،

١. في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٦٥م.

إبراهيم السامرائي،

٢. التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٨٣م.

أحمد سليمان ياقوت،

٣. ظاهرة الإعراب في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٤م.

الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد،

٤. معاني القراءات، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩م.

الأشموني، نورالدين أبو الحسن علي بن محمد،

٥. شرحه على الألفية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٥م.

برجشتراسر،

٦. التطور النحوي، الطبعة الأولى، مطبعة السّماح، القاهرة ١٩٢٩م.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر،

٧. خزانة الأدب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٧م.

ابن جني أبو الفتح عثمان،

٨. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٥٢م.

٩. المنصف في شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، مصر ١٩٥٤م.

١٠. سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٩٥٤م.

حسن عون،

١١. اللغة والنحو (دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة) الطبعة الأولى، الاسكندرية ١٩٥٢م.

أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي،

١٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

١٣. البحر المحيط، عناية صدي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٩٩٢م.

رمضان عبدالقوّاب،

١٤. فصول في فقه اللغة العربية، مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٧م.

الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن،

١٥. طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، مصر ١٩٥٤م.

أبو زرعة، عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة،

١٦. حجة القراءات تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٩م.

أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس،

١٧. النوادر في اللغة، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٦٧م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان،

١٨. الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار القلم، القاهرة ١٩٦٩م.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر،

١٩. مع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

الصبان، محمد بن علي،

٢٠. حاشيته علي شرح الأشموني، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

عبدالمجيد عابدين،

٢١. المدخل إلى دراسة النحو العربي (على ضوء اللغات السامية) لجنة التأليف الأزهرية، القاهرة ١٩٥١م.

علي عبدالواحد وافي،

٢٢. فقه اللغة، لجنة البيان العربي، مطبعة الرسالة، الطبعة السادسة، القاهرة ١٩٦٨م.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس،

٢٣. السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، مصر ١٤٠٠هـ.

ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم،

٢٤. لسان العرب / دار صادر ودار بيروت، لبنان ١٩٦٨م.

ابن هشام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف الأنصاري المصري.

٢٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة السادسة، الرياض ١٩٧٤م.

يوهان فك،

٢٦. العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) ترجمة، د. عبدالحليم النجار، القاهرة ١٩٥١م.

الهوامش:

(١) ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر ودار بيروت لبنان ١٩٦٨ مادة عرب.

(٢) السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس اتلدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م الجزء الأول، ص ٥٤.

(٣) يوهان فك العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) ترجمة د. عبدالحليم النجار، القاهرة ١٩٥١م، ص ٣.

(٤) برجستراسر/ التطور النحوي، القاهرة ١٩٢٩، ص ١١٦.

(٥) رمضان عبدالتواب/ فصول في فقه اللغة العربية، مكتبة دار التراث القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٧م، ص ٣٢٨، ٣٢٩.

(٦) التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٨٣، ص ٥٢.

(٧) انظر رمضان عبدالتواب، فصول في فقه اللغة العربية، ص ٣٢٣/ ٣٢٤.

(٨) علي عبدالواحد وافي، فقه اللغة، لجنة البيان العربي، الطبعة السادسة، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٦٨م، ص ٢٠٥.

(٩) المصدر السابق، ص ٢٠٥.

(١٠) انظر: علي عبدالواحد وافي، فقه اللغة، ص ص ٩٥/٩٤.

(١١) انظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٤، ص ٤.

(١٢) أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الخانجي الكتبي، مصر ١٩٥٤، ص ٣٤.

(١٣) انظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص ٣.

(١٤) انظر علي عبدالواحد وافي، فقه اللغة، ص ص ٩٤، ٩٥.

(١٥) ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٥٢م، الجزء الأول، ص ٣٨٦.

(١٦) انظر حسن عون، اللغة والنحو (دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة) الطبعة الأولى. الاسكندرية، ص ٥٨.

(١٧) التطور اللغوي التاريخي/ ٢٩.

(١٨) حسن عون، اللغة والنحو، ٤٧.

(١٩) عبدالمجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي (على ضوء اللغات السامية)، لجنة التأليف الأزهرية، القاهرة ١٩٥١م، ص ٦.

(٢٠) حسن عون، اللغة والنحو/ ٦٥.

(٢١) المرجع السابق/ ٤٥.

(٢٢) انظر إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٦٥م ص ٤٨.

(٢٣) انظر إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي/ ٣٨، ٣٥.

(٢٤) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ص ٨٥٠. وانظر أيضاً: السيوطي جلال الدين عبدالرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م. الجزء الأول ص ١٨٣.

(٢٥) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون دار القلم ١٩٦٩م، الجزء الرابع ص ٢٠٤ وانظر أيضاً ابن جني الخصائص ٧٤/١، ٦٩/٣، ٣٤٠/٢ والسيوطي همع الهوامع ١٨٤/١. والمستحق: المكتسب. والواغل: الداخلة على القوم في شرايهم ولم يدع إليه.

(٢٦) ابن جني، الخصائص ٧٤/١، وانظر أيضاً: البغدادي عبدالقادر بن عمر، خزائن الأدب،

- تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٧م. الجزء الرابع، ص ٤٨٤.
- (٢٧) سيبويه، الكتاب ٢٠٣/٤، وانظر أيضاً، ابن جني، الخصائص ٧٥/١.
- (٢٨) سيبويه، الكتاب ٢٠٣/٤ والبغدادي، خزانة الأدب ٤/٨٥٤، وابن جني، الخصائص ٧٤/١.
- (٢٩) ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر ١٤٠٠هـ ص ١٥٥، ١٥٧، والأزهري أبو منصور محمد بن أحمد، معاني القراءات، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩م، ص ٥٠، أبو حيان محمد بن يوسف، البحر المحيط، عناية صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت ١٩٩٢م، الجزء الأول، ص ٣٣٣، ٤٠٣، أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٩م، ص ٩٧.
- (٣٠) الكتاب ٢٠٢/٤.
- (٣١) انظر ابن جني، الخصائص ٣٤٠/٢.
- (٣٢) الكتاب ٢٠٣/٤.
- (٣٣) انظر السيبوتي، همع الهوامع ١٨٣/١ وما بعدها.
- (٣٤) البحر المحيط ٣٣٣/١.
- (٣٥) المرجع السابق.
- (٣٦) عبدالمجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي (على ضوء اللغات السامية ص ٣٦).
- (٣٧) أبو حيان/ الارتشاف ٨٥٠/١.
- (٣٨) سيبويه، الكتاب ٢٧/١، ١٩٠/٤ وانظر أيضاً ابن جني، المنصف شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى، مصر ١٩٥٤م، الجزء الثاني ص ٧٣، وابن جني، الخصائص ٣/١٣٣. علماً بأن مطلع البيت كما أورده سيبويه في الجزء الأول (قطرت) بينما أورده في الجزء الرابع (وطرت) كما هو مثبت أعلاه.
- (٣٩) سيبويه، الكتاب ٢٨/١، وابن جني، المنصف ٧٣/٢ وقد أورده ابن جني (يكنّ بدل (يَعْنَن)).
- (٤٠) الكتاب ٢٦/١ وما بعدها.
- (٤١) المنصف ٧٣/٢، والخصائص ٣/١٣٣ وما بعدها.
- (٤٢) انظر المنصف ٧٤/٢.
- (٤٣) أبو حيان، الارتشاف ٨٤٩/١، والسيبوتي، همع الهوامع ١٨٠/١.
- (٤٤) السيبوتي، همع الهوامع ١٧٩/١.
- (٤٥) الأشموني، شرحه على الألفية، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٥م، الجزء الأول ص ٤٤، وانظر أيضاً، السيبوتي، همع الهوامع ١٧٩/١.

- (٤٦) ابن جني، الخصائص ٣٠٦/١، والسيوطي، همع الهوامع ١٧٩/١.
- (٤٧) الأشموني، شرحه على الألفية ٤٤/١.
- (٤٨) انظر الصبآن محمد بن علي، حاشيته على شرح الأشموني، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة (بدون تاريخ) الجزء الأول، ص ١٠١.
- (٤٩) البحر المحيط ٣٥٣/٤.
- (٥٠) ابن جني، الخصائص ٣٤٢/٢، والسيوطي، همع الهوامع ١٨٢/١.
- (٥١) ابن جني، الخصائص ٣٤٢/٢.
- (٥٢) ابن هشام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة السادسة، الرياض ١٩٧٤م، الجزء الرابع ص ١٥١، وأبو حيان، الارتشاف ٨٤٦/٢.
- (٥٣) الأشموني، شرحه على الألفية ٤٥/١.
- (٥٤) انظر: الأشموني، شرحه على الألفية ٤٥/١.
- (٥٥) أبو حيان، الارتشاف ٨٤٦/٢.
- (٥٦) أبو حيان، البحر المحيط ٥٣٨/٢.
- (٥٧) انظر/ الصبان، حاشيته على شرح الأشموني ٧٠/١.
- (٥٨) انظر الأشموني/ شرحه على الألفية ٢٩/١.
- (٥٩) المرجع السابق ٢٩/١.
- (٦٠) السيوطي، همع الهوامع، ١٢٩/١.
- (٦١) الأشموني ٢٩/١.
- (٦٢) انظر السيوطي ١٣٠/١.
- (٦٣) انظر الأشموني، شرحه على الألفية ٣٣/١.
- (٦٤) ٧٩/١.
- (٦٥) همع الهوامع ١٦١/١ والأشموني ٣٩/١.
- (٦٦) الأشموني ٣٩/١.
- (٦٧) السيوطي، همع الهوامع، ١٦٢/١ والأشموني شرحه على الألفية ٣٩/١ والقذآن: البراغيث.
- (٦٨) همع الهوامع/ ١٣٤/١.
- (٦٩) أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس، النوار في اللغة، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٦٧م، ص ٥٨.
- (٧٠) السيوطي، همع الهوامع ١٣٤/١.
- (٧١) المرجع السابق ١٣٥/١.

- (٧٢) الأشموني، شرحه على الألفية ٣٩/١.
- (٧٣) انظر السيوطي، همع الهوامع ١٣٧/١، والأشموني، شرحه على الألفية ٣٢/١.
- (٧٤) السيوطي، همع الهوامع ١٣٧/١.
- (٧٥) الأشموني، شرحه على الألفية ٣٣/١.
- (٧٦) الأشموني، شرحه على الألفية ٣٩/١.
- (٧٧) المرجع السابق ٣٩/١.
- (٧٨) الصبان، حاشيته على شرح الأشموني ٩٠/١.
- (٧٩) همع الهوامع ١٥٧/١.
- (٨٠) ابن هشام: أوضح المسالك ٥٩/١، السيوطي، همع الهوامع ١٥٧/١، الأشموني، شرحه على الألفية ٣٧/١.
- (٨١) السيوطي، همع الهوامع ١٥٦/١.
- (٨٢) المرجع السابق ١٥٦/١، والأشموني ٣٧/١.
- (٨٣) ابن هشام، أوضح المسالك ٥٥/١.
- (٨٤) السيوطي، همع الهوامع ١٥٦/١.
- (٨٥) المرجع السابق ١٥٦/١.
- (٨٦) أوضح المسالك ٥٣/١.
- (٨٧) انظر السيوطي، همع الهوامع ١٦٠/١.
- (٨٨) المرجع السابق ١٦١/١.
- (٨٩) انظر السيوطي، همع الهوامع ١٦١/١.
- (٩٠) المرجع السابق ١٦١/١.
- (٩١) ابن هشام: أوضح المسالك ٦٨/١.
- (٩٢) ابن جني، الخصائص ٣٠٤/٣.
- (٩٣) المرجع السابق ٣٠٤/٣. والإيـام: الدخان، يريد الشاعر أن يقول: إنَّ النحل لجأت إلى خلـاياها فدخَنَ عليها فخرجت وتضامَّت جماعات يبدو عليها الذل والاكـتـناب.
- (٩٤) المرجع السابق ٣٠٤/٣.
- (٩٥) المرجع السابق ١٣/٢.
- (٩٦) المرجع السابق ٣٨٤/١.
- (٩٧) الكتاب ٢٦/١.
- (٩٨) الصبان حاشيته على شرح الأشموني ٢٧٤/٣.
- (٩٩) المرجع السابق ٢٧٤/٣.

(١٠٠) الصبان، حاشية ٢٧٤/٣.

(١٠١) البغدادي، الخزانة ١٥٠/٢.

(١٠٢) انظر السيوطي، همع الهوامع ١٢١/١، والصبان، الحاشية ٢٧٥/٣.

(١٠٣) ابن مجاهد، السبعة في القراءات ٦٦٣، وأبو حيان، البحر المحيط ٣٦٠/١٠.

(١٠٤) الكتاب ٢٧٨/٣.

(١٠٥) السيوطي، همع الهوامع ١٧٢/١.

(١٠٦) السيوطي، همع الهوامع ١٧٢/١.

(١٠٧) المرجع السابق ١٧٢/١.

(١٠٨) الخصائص ٣٨٦/١.

(١٠٩) انظر السيوطي، همع الهوامع ١٧٦/١.

(١١٠) سيبويه، الكتاب ٣١٦/٣، وابن هشام، أوضح المسالك ٧٦/١، والسيوطي، همع الهوامع

١٧٥/١، والأشُموني ٤٦/١.

(١١١) ابن جني، الخصائص ٣٠٧/١ والمنصف ٧٨/٢.

(١١٢) ابن جني، المنصف ١١٥/٢، والسيوطي، همع الهوامع ١٧٥/١، والأشُموني شرحه على

الألفية ٤٦/١.

(١١٣) انظر ابن هشام، أوضح المسالك ٧٦/١. والسيوطي، همع الهوامع ١٧٦/١، والأشُموني،

شرح على الألفية ٤٦/١.

(١١٤) السيوطي، همع الهوامع ١٧٦/١، والأشُموني، شرحه على الألفية ٤٦/١.

(١١٥) سيبويه، الكتاب ٢٨/١، وابن جني، الخصائص ٣١٥/٢.

(١١٦) انظر ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مكتبة مصطفى

البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٩٥٤م الجزء الأول، ص ٨٩ وانظر أيضاً المنصف ٧٨/٢.

(١١٧) المنصف ٨١/٢.

(١١٨) السيوطي، همع الهوامع ١٨١/١.